



## Reading in the most important ancient and modern facilitative grammar books

Dr. Aqila Laachabi

Received: 5/6/2024

Revised: 9/7/2024

Accepted: 19/8/2024

Published online: 23/9/2024

\* Corresponding author:

Email: [Laachabi@gmail.com](mailto:Laachabi@gmail.com)

**Citation:** Laachabi. A. (2024). Reading in the most important ancient and modern facilitative grammar books. *International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences*; IJJA, 6(3).  
<https://doi.org/10.65811/637>



©2024 TheAuthor(s). This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0) license.  
<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

International Jordanian journal  
Aryam for humanities and social  
sciences: [Issn Online 3006-7286](https://doi.org/10.65811/637)

**Abstract:** This research paper presents in a brief word the reasons for the failure of the old grammarians in codifying the Arabic grammar science in its issues, origins and terminology mainly represented in the misuse of the appropriate scientific method of authorship by filling many issues that are not related to the pure linguistic lesson, which made this science one of the most complex and difficult sciences Linguistically alienated Arabic, so this paper aims to show the most important old and modern attempts that encountered these difficulties to solve them and to draw a soft lesson from it for his understanding emerging from beginners. Did these attempts succeed in providing the learner with basic grammatical knowledge, and did it enable him to cross into specialized scientific grammar?

**Keywords:** facilitating grammar; causes of difficulty in grammar; old attempts; modern attempts.

### قراءة في أهم الكتب النحوية التيسيرية القديمة والحديثة

د. عقيلة لعشبي

**الملخص:** تعرض هذه الورقة البحثية في كلمة موجزة أسباب تعثر النحاة القدامى في تدوين علم النحو العربي في مسائله وأصوله ومصطلحاته المتمثلة أساسا في سوء استخدام المنهج العلمي المناسب للتأليف وذلك بحشو الكثير من القضايا التي لا صلة لها بالدرس اللغوي المحض، مما جعل هذا العلم من أعقد وأصعب العلوم اللغوية العربية، لذا تهدف هذه الورقة إلى تبيان أهم المحاولات القديمة والحديثة التي جابهت تلك الصعوبات لحلها ولاستخلاص درس ميسر منه لتفهمه الناشئة من المبتدئين، فهل نجحت تلك المحاولات في تزويد المتعلم بمعرفة لغوية نحوية أساسية، وهل مكنته من العبور إلى النحو العلمي التخصصي؟

**الكلمات المفتاحية:** تيسير النحو؛ أسباب صعوبة النحو؛ المحاولات القديمة؛ المحاولات الحديثة.

## المقدمة

لم يُتهم أيّ علم من العلوم اللغويّة العربيّة قديماً وحديثاً بالصعوبة والتعقّد مثلما اتّهم النحو العربي منذ التععيد الأوّلي لقواعده ومصطلحاته وأصوله على يدّ البصريين الأوّلين أرباب الصناعة النحويّة، إذ ظهرت منذ العصور الأوّلي التي تأسس فيها بوادر استفهاميّة تشكو من تعقّده ما جعل من درس النحو ضرباً من المستحيل شوّهت صورته في أذهان المتعلّمين من جيل إلى آخر بالقول إنّه أعرس الدروس اللغويّة ولا تجدي نفعاً أيّة محاولة لفهمه والاجتهاد فيه.

ويعود السبب الرئيسي في نفور المتعلّمين منه إلى استصعاب تأليفه؛ إذ صيغ النحو العربي كلّ وفق المنهج الشكلي الإعرابي للنحاة البصريين القائم أساساً على نظرية العامل ونظرية الإعراب، وذلك بتفسير الأثر الإعرابي ظاهراً أو مقدّراً بعامل من العوامل، ولو على حساب المعنى، مع وجود أسباب أخرى لصعوبته، هذه الصعوبة في مسأله ومنهجه مستفحلة في الوقت الذي يركّز كلّ الاهتمام في مؤسساتنا التعليميّة والعلميّة على ضرورة إتقان اللغة العربيّة أي ضرورة الاجتهاد في نحوها لكون النحو مفتاح العربيّة وهو المقدّم من باقي علومها وأحد الفروع الرئيسيّة من علوم اللسان في كلّ اللغات، يقول عنه عبد الرحمان بن خلدون ت ٨٠٨هـ: "هو عماد بناء الجملة العربيّة إذ به يتبيّن أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، فهو علم الإفادة وجهله يختلّ بالتفاهم" (ابن خلدون، دت، ص. ١٠٥٥).

لذا لم تغفل هذه الوضعية المزريّة للنحو العربي على المؤلّفين النحاة منذ القديم إذ بادروا إلى تأليف كتب متبنيّة لفكرة التيسير والتسهيل والتقريب، كان يدعو بعضها إلى طرح المناقشات العقليّة والفلسفيّة والتأويلات والتخريجات المتكلّفة مع الاقتصار على المهمّة والأساسي، وكان البعض الآخر منها يدعو إلى هدم المنهج الصوري الذي صيغ عليه النحو وتبنيّ مناهج جديدة في وضع القواعد، وكان البعض الآخر يدعو إلى الأخذ بظاهر النصوص دون التعمّق في بحث مسأله مع ترك العلل الثواني والثالث والمسائل الخلافية فيه.

وفي العصر الحديث ظهرت الكثير من الدعوات تفرّعت إلى ثلاثة اتجاهات: يدعو الاتجاه الأوّل المحافظ إلى ضرورة تلقين الناشئة النحو العربي بكلّ فروعه وتفصيله، فأصحابه اعتقدوا أنّ النحو التربوي علم قائم بذاته وغاية تطلب ينبغي أن يلقن بكلّ تفصيله وحواشيه وأنّ الخلافات بين النحويين والمدارس المختلفة هي جزء من القاعدة التي لا ينبغي إهمالها" (بكري، ٢٠٠١، ص. ٢٠٠)، فانحرف هذا الاتجاه عن قصده وجاءت كتبه تحمل نحواً علمياً لا تعليمياً.

وكان الاتجاه الثاني أشدّ ضلالة من الأوّل ذلك لأنّ "أصحابه دعوا صراحة إلى هدم النحو العربي بأركانه وأصوله، أي التخلّي عن الإعراب أو الحركات بحجّة أنّه يخلق فوضى واضطراباً فكرياً، وذلك دون أن يهتدوا إلى إعطاء البديل المقنع لذلك" (بكري، ٢٠٠١، ص. ٢٠٠)

وبين الاتجاه المتعصّب للنحو والاتجاه المتطرف المتجاهل له ظهر اتجاه ثالث معتدل لم يتأثر بأحدهما، حيث رمى إلى التيسير والتبسيط من خلال الاستفادة من الخبرات والمستجدات العلميّة

والتقنيّة المكتشفة في حقل اللسانيات التطبيقية وتعليميّة اللغات "لذا عالج مسألة تيسير النحو بتحديد أولا المعايير العلميّة لانتقاء المادة النحويّة الوظيفيّة المناسبة للمتعلّم لها، ثم اختيار الطريقة الناجعة لعرضها عليه، كي تصبح ملكة راسخة على لسانه" (صاري، ٢٠٠١، ص. ١٨٢)، وتبّي هذا الاتجاه أسسا مهمّة في تيسير النحو العربي وتجديده أهمّها:

\_ الاستفادة من معطيات علم اللغة الحديث بتبّي الأساليب التربويّة الحديثة وغيرها.

\_ تبسيط المادة العلميّة أي تسهيل عرضها من خلال التهذيب والتنقيح أو تجديد الأبواب وإعادة التصنيف .

\_ 1 أسباب صعوبة النحو وتعلّمه :

أحسّ العرب إثر الفتوحات الإسلاميّة بخطر يهدد لغتهم بسبب انتشار اللحن ما جعل أصحاب الرأي والعلم منهم يسترسلون كلاما فيه لتقويم الألسنة، لذا جند النحو العربي جنودا متخصصين وحدد لنفسه منهجا وأصولا منذ القرن الأول حتى اكتمل مؤسسا نهاية القرن الرابع الهجري، فحافظ على سلامة اللغة وجنّبها خطر اللحن والاندثار، وامتازت اللغة العربيّة بأنّها من اللغات القليلة جدا في العالم التي أتاحت لها فرصة الدراسة التحليليّة الوصفية الشاملة، فما قام به علماء العربيّة الأولون في كلّ فروع علم اللغة "من أعقد وأشقّ المهام التي تسعى إلى تحقيقها في العصر الحديث أكاديميات العلوم اللغويّة ومعاهدها ومؤسساتها المتخصصة في مختلف بلدان العالم" (دك الباب، ١٩٨٠، ص. ١٤).

وبدأ التفكير اللغوي العربي بمعناه العلمي في مدرسة البصرة التي كانت السبّاقة إلى بناء صرح النحو ووضع أصوله ومقاييسه من مدرسة الكوفة، واعتمد تفكيرها على الوصفية أساسا للتقعيد، وذلك بجمع المادة من أفواه الفصاح ثم تصنيفها وتبويبها لاستنباط القواعد والأحكام، كما نشأ بها أفاض المعرفة العربيّة كالخليل بن أحمد الفراهيدي ت١٧٥هـ وتلميذه سيويه ت١٨٠هـ اللذين لهما فضل ظهور "قرآن النحو".

وقد تورّع البحث اللغوي النحوي بين مدرستين كبيرتين هما البصرة والكوفة، وكانتا تتجادلان كثيرا في مسائل النحو وأصوله ومصطلحاته ويجتمع علماؤهما للمناظرة في مجالس الخلفاء والأمراء الذين كانوا يشجّعون المناظرات ويتفكّهون بها فيجمعون فصحاء الأعراب للحكم، كان من أشهر المناظرات مناظرة الكسائي ت١٨٩هـ لسيبويه المسماة بالمسألة الزنبورية، التي أحدثت دويا كبيرا بين الفريقين وكانت السبب المباشر في التباهي بالنحو والقدرة على التحليل والتعليل والاستنباط وظهور الكثير من التعارض والاختلاف خصوصا في نحو الكوفيين حتى أصبح النحو ركاما معرفيا ضخما مشوشا فلا تجد لمسألة نحويّة رأيا واحدا بل رأيين: بصري، وكوفي معارض.

ومن الأسباب الأخرى لتعقّد النحو وصعوبته تورّط الكثير من النحاة البصريين في تعليل الأحكام النحويّة بالعلل الفلسفيّة؛ لأنّ مدينة البصرة كانت حينئذ مركزا كبيرا لفلسفة المعتزلة الذين تأثروا بالمنطق الأرسطي في اتجاهاتهم الكلاميّة، وذلك بسبب قرب مدينة البصرة من مدرسة فارس التي كانت تدرس فيها العلوم العقليّة والثقافات الأجنبية والفلسفة اليونانية والمنطق، وقد نقل علماء المعتزلة المنطق

الأرسطي في كلامهم وتأثر بهم النحاة البصريون، لذا ظهر في نحو البصريين تيار فلسفي منطقي، وتيار كلامي جرّهم نحو التفلسف العميق في المسائل النحوية، وامتدّ تأثر النحو بالمنطق والفلسفة لقرون طويلة فلم يسلم منه نحو البصريين ولا نحو البغداديين، يقول أبو علي الفارسي ت٣٧٧هـ عن نحو أبي الحسن الرماني ت٣٨٤هـ المنطقي: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس عندنا منه شيء، وإن كان النحو هو ما نقوله فليس عند الرماني منه شيء" (ولد أباه، ٢٠٠٨، ص. ١٨٠)، كما استطاع المنهج الفلسفي من أن يبسط من نفوذه حتى على نحو المتأخرين، ومن أمثلة ذلك قول أبي موسى الجزولي ت٦٠٧هـ عن الكلام: "هو اللفظ المركّب المفيد بالوضع، كلّ جنس قُسم إلى أنواعه أو إلى أشخاص أنواعه أو نوع قُسم إلى أشخاصه، فاسم المقسوم يصدق على الأنواع وعلى أشخاص الأنواع وإلا فليست الأنواع أنواعاً ولا الأشخاص أشخاصاً لتلك الأنواع" (الجزولي، دت، ص. ٣ باب التحقيق).

ومن أمثلة تأثير المذهب الفقهي الذي يعتمد المنطق والفلسفة والأقيسة العقلية على النحو العربي قول السيوطي ت٩١١هـ عن الحكم النحوي: "الحكم النحوي ينقسم إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء، فالواجب كرفع الفاعل وتأخيرها عن الفعل ونصب المفعول وجزّ المضاف إليه وتنكير الحال والتميز وغير ذلك، والممنوع كأضداد ذلك، والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض، والقبيح كرفعه بعد شرط المضارع، وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيدا، والجائز على السواء كحذف المبتدأ والخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له..." (السيوطي، ١٣١٠هـ، ص. ١٢).

كما ترخّص النحاة البصريون وغيرهم من المدارس الأخرى في استخدام مصطلحات ليست من اللغة في شيء كالعامل والمعمول والمضمر والظاهر نتيجة استمرار عمل النزعة الكلامية التي تقوم على الجدل والمنطق في النحو. وقد أخذ الدرسُ النحوي إثرها انحرافاً آخر عن طريقه متحولاً شيئاً فشيئاً إلى درسٍ وعرٍ عسيرٍ لم يخلُ من التعقيد ولم يسلم من الانحراف، وأصبح مثار الشكوى، وغابت عنه مظاهر وسمات الدرس اللغوي المحض، كل هذا لأنّه صار "درساً في الجدل والفلسفة يعرض فيه النحاة قدرتهم على التحليل العقلي المنطقي بما كانوا يفترضون من مشكلات، وما يقترحون لها من حلول وافتراضات، أمّا الجدوى من دراسته ووظيفته في الكلام فأمرٌ له المنزلة الثانية من عناياتهم واهتماماتهم" (المخزومي، ١٩٦٤، ص. ١٥) خاصةً نحاة ما بعد الطبقة الأولى الذين وجدوا أنفسهم قد شغلتهم أعمال السلف، فأصبح همّهم أن يفلسفوا ما انتهى إليهم من علل، فأسرفوا في البحث عنها وإخضاعها للمقاييس العقلية، وحصرها النحو في الإعراب "وما صنعوا إلا مصنّفات في المنطق ليس لها من سمات كتب النحو إلا عنواناتها..." (بوقانون، ١٩٩٦، ص. ١٢).

وأخلص بالقول إنّ ما دُكر آنفا أدى بالدرس النحوي إلى أن تتشعب مسائله وتتعدد نتيجة. كما أسلفت. تأثر واضعيه بالفلسفة والمنطق، إلى جانب جعلهم إياه غاية في وضعه. بعدما كان وسيلةً لضبط الكلام. وذلك لإبراز قدراتهم على التعليل والاستنباط مثلما جاء ذلك على لسان الخليل، وما زاد الأمور فساداً هو كثرة مصطلحاته والمذاهب والآراء في تفسير ظواهر الإعراب فيه، بين البصريين والكوفيين، إلى درجةٍ يضل الدارس بينهما؛ لأنّه يقع بين طرفين متناقضين، كما تجدر الإشارة هنا إلى أنّه لا يجب أن تغيب عن الأذهان قضيةٌ مهمةٌ ساهمت هي الأخرى في تعقد النحو ألا وهي قضية "التأليف المختلط

فيه؛" حيث تجاوز التأليف النحوي حينها دائرة المتخصصين فيه، فشارك في وضعه لغويون ومناطقة وفلاسفة وفقهاء وكلاميون وأصوليون ومفسرون وغيرهم مما أحدث تداخلاً كبيراً للمناهج المختلفة فيه، ودخول أدوات واصطلاحات وطرائق هؤلاء على اختلاف تخصصاتهم فيه. وكان لذلك كله أن ظهرت جملة من الصعوبات والتعقيدات التي تعوق الدارسين له من الطلاب في مختلف العصور على فهمه والإقبال عليه، نتيجة تناقضه، وكثرة الكتب والمؤلفات فيه ممّا جعل منه ركماً معرفياً ألفت له مكتبة لم تؤلف لغيره مثلها، ودخل نتيجة كثرة مؤلفاته المختلفة مرحلة التكلّف والتصنّع، فأعلن المقبلون عليه من الدارسين والناشئة ضجرهم منه؛ لأنّه باءت كل محاولات فهمه والاجتهاد فيه أمراً صعباً، فتعالت إثرها أصوات كثيرة تنادي بتيسيره .

## \_ 2الدعوات المختلفة لتيسير النحو العربي :

وصف النحو العربي منذ تأسيس أصوله في القرنين الأول والثاني الهجريين على أنّه من أعقد وأصعب العلوم اللغوية العربية، لذا تعرّض لجملة من الانتقادات والنقائص وهوجم علماءه وسفّحت كتبهم بطريقة لم يتعرّض إليها أيّ علم لغوي آخر.

وقد أحسّ الكثير من النحاة القدامى بثقل هذا العلم على المتعلّمين وصعوبة فهمه بسبب الكثير من النقائص التي تشوبه كالأضطراب في توالي أبوابه والصعوبة إلى الاهتداء إليها والأضطراب في مصطلحاته وعدم دقّتها واستقرارها إذ تستوقفك عباراتها متحدية قدرتك على فهمها من أمثلة ذلك قول سيبويه "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به"، وهو ما اصطلح عند المتأخّرين بباب التنازع، كما ترخّص الكثير من نحاة عصر سيبويه في استخدام بعض المصطلحات بمعان كثيرة فمثلاً "خلف الأحمر البصري يستعمل مصطلح الحرف مرة بمعنى حرف الجرّ، ومرة أخرى بمعنى الفعل، وثالثة بمعنى الكلمة مطلقاً" (خليل، ١٩٩٦، ص. ٥٢)، فضلاً عن لغته وأسلوبه المعقّد بسبب شحن الفلسفة والمنطق في ثناياه والإغراق في الجدل وتتبع العلل والتقدير والتعليقات الافتراضية مع كثرة الحشو والتكرار، والجمود والتكلّف الواضح في أمثلته وشواهد التي تزيده تعقيداً، لذا بادر الكثير من اللغويين والنحاة القدامى والمعاصرين إلى تأليف الكثير من المتون والمختصرات السهلة والواضحة المتناولة لمادة علمية أساسية ومختصرة تتناسب مع مستوى المتعلّمين العرب والأعاجم وتحوّلت الكثير من المتون النحوية ذات المنهج العلمي إلى مختصرات ذات منهج تعليمي وظيفي، فظهرت الكثير من العناوين الميسرة الحاملة للتيسير والتسهيل والتقريب عند القدامى، وتذكر كتب التراجم والفهارس عناوين كثيرةً للمختصرات الميسرة الحاملة لمختلف المصطلحات الدالة على التيسير منها: المختصر في النحو، المختصر في العربية، الموجز، الوجيز، المقدّمة، المدخل، جامع النحو، المهذب، المنمّق، الإقناع، الواضح، الإفادة، التلقين، النموذج، المصباح، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تسهيل التحصيل، التفاحة...، كما أحصت الدراسات الحديثة وجود أكثر من أربعين متناً بعنوان المختصر في النحو، وأكثر من عشرين رسالةً بعنوان المقدّمة في النحو، وأكثر من عشرة كتبٍ بعنوان الموجز أو الوجيز في النحو، وأكثر من خمسة مصنّفاتٍ بعنوان المدخل إلى النحو، ناهيك في كلّ ذلك عن عدد الشروحات التي تلت كل مؤلّفٍ (صباري، ٢٠٠١، ص. ١٩٠).

منها مقدّمة خلف الأحمر البصري تـ١٨٠هـ، مختصر الكسائي تـ١٨٩هـ، التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس تـ٣٣٨هـ، اللمع لابن جني تـ٣٩٢هـ، مقدّمة عبد الله بن بري تـ٥٨٢هـ، ...

ولم تغب صعوبات النحو العربي وتعلّقه كذلك عند المعاصرين إذ بادروا إلى تيسيره وحلّ صعوباته ونالت قضيته من اهتماماتهم اهتماماً كافياً، وتعرّضت للتجميع والحصص ووصف العلاج بمساعدة البحوث والنظريات اللسانية الحديثة التي ساعدت في فهم طبيعة النحو ووظيفته واكتشاف عيوبه وصعوباته التي تشكّل عقبة فأسست لدرس نحوي عصري منبث انبعاثاً جديداً وبمعايير جديدة، فظهرت دعوات كثيرة إصلاحية تبناها أشهر العلماء المعاصرين ناهيك عن دعوات المجامع اللغوية العربية في كلّ من مصر وسوريا والعراق، وجهود هؤلاء الأفراد والمؤسسات أفضت إلى حصر عيوب ونقائص علم النحو لتقول إنّه يشتكى من صعوبات تكمن في:

1- شحن النحو بالمنطق والفلسفة والاستطراد في الأمور البلاغية، وعدم الاكتفاء بالعلل التعليمية الظاهرة بل التّوغل في البحث عن الثواني والثالث الجدلية .

2- الخلاف العميق بين مدرستي البصرة والكوفة حول المسائل النحوية واللغوية وما كان لذلك من أثر سلبي.

3- الاختلاف المتباين بين النحاة في الحدود والتعريفات، والركض وراء التعريفات الجامعة المانعة.

4- كثرة الشواهد وتعدد الروايات فيها، وتجمّد هذه الشواهد والأمثلة دون تجديدها.

5- كثرة الأمثلة المصنوعة الملحونة في كتب النحو القديمة، وقد أدى الاعتماد عليها في وضع القواعد إلى إبعاد الذوق في الأسلوب، كما تسببت في الخطأ في استنباط القواعد، وتوسع النزاع والتكّلف في تأويلها، وكثرة التقديرات في إعرابها.

6- دمج الآراء الفردية المختلفة في المسائل النحوية دون تمحيصها.

7- ظاهرة التطفل بسرد كل ما له أدنى مناسبة بموضوع المسألة والاستطراد في ذكر قضايا بعيدة كل البعد عمّا يعرضون له من مسائل نحوية، من قصص أدبية، ومسائل علمية من فنون أخرى. (بنبري، ٢٠٠٥، مقال غير منشور).

8- تفاخر بعض النحاة بالإضافات والزيادات والاستطرادات.

9- سوء تأليف الكتب النحوية الذي نتج عنه تداخل الأبواب فيما بينها ممّا أنشأ تكراراً، أو توزيع المادة وتمزيقها على أبواب كثيرة.

10- كثرة المصطلحات النحوية، وعدم استقرارها، وعدم توفر شروط المصطلح السليم .

11- اعتبار النحاة العلامة الإعرابية قرينةً لفهم المعنى دون سواها.

– 12 إغفال أنّ النحو هو دراسة الأسلوب، كما صوره الجرجاني في الدلائل.

– 13 طريقة تدريس النحو والتي قد نقدها ابن خلدون وغيره. (عوني، ٢٠٠٥، مقال غير منشور).

\_ 3 أشهر المحاولات التيسيرية القديمة: ظلّت محاولة تيسير النحو العربي ترافق دربه وتتعقب مساره منذ القرن الثاني الهجري ولقرون طويلة في المشرق والمغرب على حدّ سواء، فحاولت تبسيط ما تعقّد منه وشرح ما غمض وتصفية ما اختلط مع تحديد مصطلحاته تحديداً دقيقاً حتى غدا علماً ميسراً قريباً من أذهان المتعلّمين، ومن أشهر تلك المحاولات:

\_ محاولة ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ: ألف ابن هشام عدّة كتب سلك فيها مسلك التيسير والتسهيل وذلك بالتدرّج بالمتعلّمين من مستوى إلى آخر مراعيًا فيها قدراتهم، وقد أصبغها بصبغة تعليمية مدرسية كثر الانتفاع بها ولُمس منها سرعة الفائدة بالتدرّج بالمتعلّمين من مستوى إلى آخر، فمن مؤلّفاته للمبتدئين: (الإعراب عن قواعد الإعراب)، (شرح قطر الندى وبل الصدى) الذي أفاد الناشئة والمتعلمين فائدةً كبيرةً لما كان له من حسن العرض ووضوح الفكرة وسهولة العبارة مع الإلمام بكثيرٍ من أبواب النحو بإيجازٍ غير مخلٍّ، وقد تهزّب فيه قدر المستطاع من احتدامات ونقاشات النحاة بما أنّه مؤلّف للمبتدئين، ومن أمثلة ذلك خلاف سيبويه والفراسي حول مسألة "إدما" فكثرت فيها النقاش والجدال، فقال عنها: "وفي هذه الأجوبة نظرٌ لا يحتملها هذا المختصر" (الأنصاري، ١٩٩٦، ص. ٣٨)، وقوله كذلك عن مسألة ألف ولام التعريف التي وقع فيها خلاف بين الخليل وسيبويه: "والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإلماء" (الأنصاري، ١٩٩٦، ص. ١٠٨). وحين يفرغ بطلابه من تناول مسائل هذا المؤلّف، يتوجّه بهم إلى تعلّم مسائل (شرح شذور الذهب)، وهذا المؤلّف أعلى مستوى من (شرح قطر الندى)، ومن خلال مقدّمته (الأنصاري، ١٩٨٨، ص. ٧) يتّضح أنّ (شرح الشذور) أكثر إيفاءً من متنه، أي أنّ المؤلّف أراد إلى جانب توضيح عبارات متن الشذور، الارتقاء بمستوى طلابه بدرجة أعلى على ما كان عليه المتن، فأكمل الشواهد وأوضح العبارات، وأدرج بعض الجزئيات التي غابت فيه، وليس هذا كل شيءٍ أي لم يعن بتحفيظ القواعد وتعليمها فحسب، بل تجاوز ذلك إلى تعليم الطالب مفردات اللغة بشرح معانيها، مع تعليمه آيات من القرآن الكريم وتفسيرها وإعرابها وكان الطلاب قديماً يختمون به، وبأوضح المسالك مرحلة تعليمية متوسطة شبه ما نسميها اليوم بالمرحلة الإعدادية. وألّف للمستوى المتقدّم: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، (الألغاز في المسائل النحوية)، مراعيًا تقدّمهم العلمي، ثمّ يختمون السلسلة بتاجها (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) الموسوعة النحوية التي تخصّ الباحث الذي بلغ شأنًا كبيراً في علوم اللغة وعرف أصول العربية واستمسك منها. وحين ينتهي طلابه من تناول مسائل شرحي القطر والشذور يأخذ بيدهم لتذوّق كتب أعلى مستوى، فيعرفهم على آراء ابن مالك من خلال كتابه (أوضح المسالك)، فهذا المؤلّف موجهٌ لطلاب عرفوا النحو واستمسكوا منه لذا فيه بعض الإشارات إلى خلافاً النحويين إشارة سطحية عابرة ليكون الطالب على علمٍ بوجود خلافاً لا أكثر. وتجد في هذا المؤلّف شروحات وتفصيلات لا تجد مثلها في شرح الشذور، وفي هذا توسعات لا تجد مثلها في شرح القطر، وهكذا دواليك. أمّا عن كتابه المشهور (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) الموضوع للمتخصص في النحو لا المبتدئ، فهو كتاب لم يكن كسابقه؛ لأنّه حافل بالمسائل والشواهد والمناقشات والخلافاً، وحشد

فيه الكثير من الشواهد والقواعد بتوسّع وهو تعمّد ذلك؛ لأنّه مؤلّف موجّه للمتخصّصين في النحو لا المبتدئين، وعلى الرغم من أنّه كتاب موجّه للمتقدّمين مستوى وكونه حافلاً بالمسائل النحوية وتعرضه للخلافات، فإنّه لم يخل من تبسيطٍ أو تيسيرٍ، هدفه فيه هو تذليل صعوبات النحو وتقريبه إلى الإفهام؛ حيث حاول فيه إيضاح مشكلات ومعضلات تعترض طلاب المستويات العليا، فصقّى مسأله من التكرار والإطالة، وهو بذلك يغني اللبيب عن الكثير من الكتب التي تصعب فهم محتواها، وحاول من خلاله تعليم الطالب الإعراب وتدريبه عليه، وركّز اهتمامه عليه؛ لأنّه بواسطته تتكون لديه ملكة سليمة معربة وفصيحة تستطيع فهم سرّ التراكيب العربية، ويكون ذلك وسيلةً لفهم كتاب الله وسنة نبيّه؛ لأنّ التدريب على الإعراب والعمل من أجل تكوين ملكة معربة "هما الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدنيوية والدنيوية وأصل ذلك علم الإعراب" (الأنصاري، ١٩٩١، ص. ١١).

- محاولة ابن مضاء القرطبي ٥٩٢هـ في كتابه (الردّ على النحاة): حاول ابن مضاء أن يبسّر النحو العربي على طريقة جديدة لم يسبق إليها أحدٌ تتلخّص في رفض القياس اللغوي الذي لا يؤيّده الاستعمال اللغوي المطرد ولا تدعّمه النصوص المتواترة، يقول فما الفائدة من القياس على النادر أو القليل من الكلام العربي بما أنّه ليس بكثيرٍ لا يجري استعماله، وأعبأ على النحاة قضيةً تتكرر باستمرار في كتبهم وهي أنّهم كثيراً ما كانوا يذكرون الحكم النحوي ثم يتبعونه بالعديد من الشواهد المخالفة له بدعوة أنّه ضرورة أو شذوذ عن القاعدة أو لغة قبيلة... ويردون في المقابل شاهداً واحداً أو أقل عن الحكم القياسي الصحيح، وبذلك لا يتوصّل الطالب إلى تذوق القليل المفيد منه حتى يهضم ما لا يفيد منه فيقول: "لا يصل أحدٌ من علم النحو إلى ما يحتاج حتى يتعلّم ما لا يحتاج منه" (القرطبي، ١٩٨٢، ص. ٨). كما رفض من النحو العلل الثواني والثالث التي لا تفيد معرفتهما في شيء ولا يضرنّ تجاهلهما في شيء، إلّا من أراد الشرح والتفسير المعمّق وتجاوز حقائق الظواهر اللغوية إلى المحاكاة الذهنية الصرفة، وأقرّ بالعلّة الأولى لفائدتها التعليمية والتي يحصل بها معرفة النطق بالكلام العربي، كما رفض نظرية العامل حيث كان كتابه يبني أساساً على هدمها؛ حيث قال في المقدمة إنّ هدفه من عمله هو أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه "وينبّه على ما أجمع النحاة على الخطأ في تأسيسهم لنظرية العامل" (القرطبي، ١٩٨٢، ص. ٧٦) بتقديم النصيحة لهم، ومشيراً إلى "أنّ ابن جني قد سبقه إلى كشف خطأهم في أنّ الألفاظ ذاتها ليست هي التي تعمل الإعراب في الكلام بل المتكلم نفسه"... (القرطبي، ١٩٨٢، ص. ٧٧).

وقد نالت دعوته صدى واسعاً في العصر الحديث في ندوات وقرارات المجمع المصري للغة العربيّة في موضوع تيسير النحو؛ إذ اعتمد الأستاذ شوقي ضيف على الكثير من آرائه في كتابه (تيسيرات لغويّة).

\_ محاولة محمود بن عمر الزمخشري ٥٣٨هـ في كتابه (المفصّل في علم العربيّة): أهمّ ما يميّز هذا المصنّف أنّه حصر فيه الزمخشري مادة النّحو في أربعة أقسام رئيسيّة هي: الأسماء ثم الأفعال ثم الحروف ثم المشترك بينهما، وعالج كل قسم منها على حدة مع ذكر الأحكام الإعرابيّة والأحكام الصرفيّة المتصلة بكل قسم، ولم يكن فيها متأثراً لا بنظرية العامل ولا بنظرية المعمول ولا الفصل بين قضايا النّحو وقضايا الصرف، هذه النظريات التي أربكت النّحاة قبله وسببت لهم الكثير من الخلط والاضطراب (عون، ١٩٨٠، ص. ٨٤). وبذلك صنّف أبواب الكلام وفق منهج جديد لم يسبق إليه أحد، وهذا المنهج الجديد المتحرر من قيود النظريات السابقة والمصنّف للمادة النّحويّة على نسق جديد

مخالفا ما صنعه سيبويه وغيره ظلّ يراود فكر التّحويين من قبله ويغريهم في تصنيف المادة التّحويّة على نسق جديد لكن دون جدوى لأنّه حين يراود له التنفيذ يفشل صاحبه بتناسيه أثناء سير التصنيف. وقد استطاع هذا المصنّف الجديد من أن يشتهر وأن يفرض نفسه على البيئات العلميّة بعد وفاة الزمخشري بزمان قليل، لأنّ الدارسين للتّحوا كانوا في حالة ملل من هذا الدرس الذي كان يمزج بين التّحو والفلسفة والمنطق والتّقديرية والعملية والتجريدات والأمثلة غير العملية والاضطراب في تصنيف مادته فجاء هذا المصنّف الجديد الذي خلّص الدارسين من كلّ ذلك يحمل نقلة جديدة وفكرة ميسرة بالنسبة للدراسات اللغويّة خالتيّة من الشوائب والاضطراب وذكر الخلافات والتعليقات المنطقيّة، لذا أقبل عليه الطلاب إقبالا لا يعادله تقريبا إلاّ الإقبال على كتاب سيبويه، لأنّهم وجدوا فيه ضالتهم في الحصول على مادة نحويّة خالتيّة من الشوائب وسهلة التناول وفي عبارة موجزة. وقد أقبل عليه حتى أولي الأمر آنذاك فهذا الملك المعظم عيسى بن الملك العادل صاحب دمشق ت ٦٢٤هـ يرصد لكل من يحفظ المفصل مكافأة من المال تقدّر بمائة دينار يضاف إليها خلعة تشجيعا فيهم، وهو مبلغ كبير في ذلك الوقت مع خلعة، فيمكننا تصوّر مدى إقبال الدارسين عليه (عون، ١٩٨٠، ص ٩٠). ولم يكن اهتمام العلماء به أقلّ شأنًا من الطلاب والدارسين له، إذ كان إقبالهم عليه كبيرا يقرأونه ويشرحونه ويعلقون عليه، وهو من أهمّ الكتب التعليميّة شرقا وغربا.

4\_ أشهر المحاولات التيسريّة الحديثة: ينبغي التذكير أنّه على الرغم من كثرة المحاولات التيسريّة القديمة إلاّ أنّ القدامى لم يدركوا من تلك الصعوبات إلاّ القليل منها وذلك لقربهم من عصور الفصاحة لذا فإنّ تلك العيوب التي استخلصوها كانت عندهم محدودة فلم تنل عندهم قدرا كافيا لذا عالجوها في مواضيع فردية وبعفوية من غير أن تتعرّض للتجميع والحصص ووصف العلاج، أمّا في العصر الحديث فإنّ الموضوع جدّي استدعى النظر فيه بسبب ظهور علم اللغة الحديث والنظريات اللغوية والتربوية المختلفة التي ساعدت في فهم طبيعة العلوم اللغوية ووظيفتها وكيفية تعلّمها وتعليمها بأيسر الوسائل والمناهج، لذا برزت قضية صعوبة علم النحو وتعلّمها ظاهرة للعيان تعيق تعلّم اللغة العربيّة وتشكّل عقبة أمام المتعلّم لها فظهرت منذ مطلع القرن المنصرم جهود فردية جبارة كمحاولات الأساتذة رفاة الطهطاوي وعلي الجارم وإبراهيم مصطفى وشوقي ضيف وطه حسين فضلا عن جهود وزارة المعارف المصريّة والمجامع اللغوية في كلّ من القاهرة ودمشق والأردن في جلسات علميّة كثيرة، ولهذا بدأت وأوائل القرن العشرين محاولات فردية كردود فعلٍ تظهر على الميدان ومن بينها "محاولة حفي ناصف الذي ألف كتباً للمدارس الابتدائيّة والثانوية سار فيها على نسق الروح التي اتبعها ابن هشام الأنصاري في القرن السابع" (قاسمي، ٢٠٠١، ٤٤٠) في التدرّج بالتلاميذ في عرض مسائل النحو، ثمّ جاء الكتاب المشهور (النحو الواضح) لعلي الجارم، ثمّ محاولة إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو) عام ١٩٣٧، وبعده إبراهيم مصطفى من الذين رأوا أنّ البحث في علم المعاني من أهمّ المباحث النحوية أي "أنّ قصر وظيفة النحو في الحرف الأخير من الكلمة فيه تضيق شديد لدائرة البحث النحوي" (مصطفى، ١٩٩٢، ص ١٠) كما رأى أنّ صعوبة النحو تكمن في وضعه وتدوين قواعده فيقول: "لم يتجه أحدٌ بالسؤال عن صعوبة النحو إلى القواعد نفسها وإلى طريقة وضعها فيسأل ألاّ يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربيّة" (مصطفى، ١٩٩٢، ص ٥). ويتصوّر طه حسين ت ١٩٧٣ وجهين مهمّين لإحياء النحو وبعث روح المثابرة في نفوس التلاميذ للاجتهاد فيه أحدهما أن يقربه النحويون من العقل الحديث ليفهمه ويستسيغه ويتمثله،

فيقول: "نحن نعلم صبيتنا أصول العربية وخصائصها كما كانت تُعلم منذ اثني عشر قرناً في البصرة والكوفة وبغداد، وقد تغيّرت الحياة وتغيّرت العقول وأصبح النحو القديم تاريخاً يدرسه الأخصائيون ولم يبق من بدّ من نحو ميسرٍ قريبٍ لتفهّمه هذه الملايين الكثيرة من التلاميذ" (حسين، ١٩٨٥، ص. ١٩٢) والأخر أن تشيخ في هذا العقل الحديث القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسأله ليعنى به الناس بعد أن أهملوه ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه.

ثم ظهر اقتراح الأستاذ خليل السكاني الذي يتلخّص فيما يلي:

-إتباع أسلوب الجداول والأنماط في تدريس القواعد أي الاقتصار على الشواهد دون القواعد ثم يقاس الكلام بعضه على بعض في باب التوابع والنداء والاستغاثة والندبة والاختصاص والتحذير والإغراء والعدد.

-الأخذ بالقواعد التداولية الكثيرة الاستعمال في الكلام دون اللجوء فيها إلى التفصيلات .

-إتباع تعدد القاعدة لا توحيدها وذلك في النحو والصرف" (حامد، ٢٠٠١، ص. ٨٨٨. ٨٨٩).

ولم يكن المجمع المصري الذي أنشئ لحل صعوبات اللغة العربية، لاسيما ما تعلق منها بالجانب التربوي في معزلٍ عن ذلك، بل تملكه بدوره الاهتمام في عرضٍ جديدٍ للقاعدة، خالية ومحررة من كثرة الأحكام والتعقيدات، بأسلوبٍ واضحٍ يأخذ بجوهر معناها دون تفصيلاتها. فاقترح العديد من القواعد التي أعاد صياغتها بأسلوبٍ وظيفي سهل الإدراك وجعل من تيسير القاعدة النحوية مهمة تعليمية يُقصد منها التوصل بالمتعلم إلى معرفة الكلام العربي، والتفطن إلى أسراره من غير عناء، بتزويده بالقدرة على استعمال اللغة استعمالاً يصيب به دقائق المعاني. وهذه المهمة التي شغلته منذ دوراته الأولى تعمل على تأسيس نظرية نحوية تعليمية تستند أساساً على النموذج القديم، الذي تقدّمه على أسسٍ علميةٍ باصطفاء خير عناصره واستصفائها برمي أو إسقاط ما هو فضلي فيه، والإبقاء على ما هو عمدي، ثم عرضها بأساليب وصفية وظيفية واضحة تساعد على تقريبها من طبقات عديدة من التلاميذ لتستقر في عقولهم، تقوم على أساسٍ وصفي تفسيري لعناصر الجملة بدلاً من الاعتماد على نظرية العامل أو المنطق وكثرة التأويلات التي تخرج باللغة من موضوعها إلى موضوعاتٍ وعلومٍ أخرى.

فكان من اقتراحاته إعراب الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية مبتدأً بدلاً من فاعل وكذلك الاسم المرفوع بعد إن ولو الشرطيتين، وإلغاء النصب بإذن، والتخفيف من بعض شروط صوغ أفعال التفضيل، إلغاء ما لا يفيد نطقاً كإلغاء الضمائر المستترة جوازا ووجوباً، الاستغناء عن الإعرابين المحلي والتقدير في الأسماء المبنية، وغيرها من الاقتراحات.

غير أنّ كلّ هذه المحاولات المذكورة لم تخفف من حدّة المشكلة لأنّ الشكوى من صعوبة النحو لا تزال تراوح مكانها، وقد جاء العصر الحديث بصيحات أقوى ممّا سبق تشكو منه، على الرغم من أنّ محاولات الكثير من الباحثين المعاصرين المذكورة كانت واعية أشدّ الوعي بأصول الصعوبات وأبعادها لذا كانت دقيقةً في التعبير عنها ووصف العلاج المناسب لها، وقد أحدثت نظراً لهذا صدى كبيراً في الأوساط العلمية خاصةً كتاب (إحياء النحو) للأستاذ إبراهيم مصطفى و(تجديد النحو) للأستاذ شوقي

ضيف، وعلى الرغم من شهرتها واقتراحها الحلّ الناجع، إلا أنّها لم تستطع أن تشقّ الطريق إلى أيّة هيئةٍ علميةٍ وتربويةٍ حيث لم يأخذ بها أحدٌ، فلم تدخل في البرامج النحوية للكتب المدرسية ولم يتأثر بها الواضعون للبرامج على الرغم من نجاعتها، وما بذله أصحابها من جهودٍ، وما بذله أنصارها في سبيل فرضها على مناهج التعليم في المدارس، وعلى الرغم أيضاً من أنّ أصحابها أصحاب النفوذ، فضلاً عن الهجوم العنيف الذي عانته كل تلك المحاولات الفردية والمؤسسية من علماء الأزهر المحافظين والمتشددين للتراث والردود الكثيرة المناقضة لها من قبل المعنيين بتدريس قواعد اللغة من معلّمين ومفتّشين مصريين، ممّا أسهم في فشلها وفشل النحو العربي معها في القدرة على تبوّء المكانة التي يستحقها بين علوم العربية في اهتمامات المتعلّم العربي وفشله في حمل المتعلّم على الخوض فيه والعبور من خلاله إلى النحو العلمي التخصصي .

الخاتمة :

للعراقيل التي صادفتها محاولات تيسير النحو العربي وتذليل صعوباته والمتمثلة أساساً في عدم شقّها الطريق إلى أيّة هيئة تعليمية عربية أثر بارز في استمرار الشكوى منه من قبل المتعلّمين والمعلّمين معا في جميع المستويات وفي جميع مراحل التعليم العام والتعليم الجامعي ممّا أحدث خلافاً في تزويد المتعلّمين بالمعرفة النحوية المناسبة والوظيفية لتقويم اللسان وأداء الغرض وترجمة الحاجة مع القدرة على التحكّم بمختلف الأحوال الخطابية، لذا أقترح على الجهات المعنية بتدريس النحو العربي وعلوم اللسان:

\_ النظر في المؤلّفات الحديثة التي هدفت التيسير والتسهيل في مختلف علوم اللسان لأنّها جادة في مسعاها.

\_ النظر في جهود المجمع المصري للغة العربية الذي هدف جعل العربية من أيسر اللغات بتذليل صعوبات نحوها المعقّد.

\_ العمل على إدراجهما في برامج التعليم.

\_ عدم التخوّف من مخالفة الرأي الشائع وإن كان قليلاً ما دام سهلاً وصحيحاً وتؤيّد النصوص.

\_ النظر في احتياجات المتعلّم قبل كل اعتبار لأنّه جوهر العملية التعليميّة والعمل على تحسين وسائل وطرائق تعليمه.

## قائمة المراجع

- الأنصاري، ابن هشام. (١٩٨٨). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. بيروت: المكتبة العصرية.
- الأنصاري، ابن هشام. (١٩٩١). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. بيروت: دار الجيل.
- الأنصاري، ابن هشام. (١٩٩٦). شرح قطر الندى وبل الصدى. بيروت: دار الجيل.
- الجزولي، موسى. (بدون تاريخ). المقدمة الجزولية في النحو. دمشق: مطبعة أم القرى.
- القرطبي، ابن مضاء. (١٩٨٢). الردّ على النحاة. القاهرة: دار المعارف.
- خليل، حلمي. (١٩٩٦). العربية وعلم اللغة البنيوي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- المخزومي، مهدي. (١٩٦٤). في النحو العربي: نقد وتوجيه. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.
- السيوطي، جلال الدين. (١٣١٠ هـ). الاقتراح في علم أصول النحو. حيدر آباد: مطبعة دار المعارف.
- عون، حسن. (١٩٨٠). تطور الدرس النحوي. دمشق: معهد البحوث والدراسات العربية.
- عوني، أحمد محمد. (٢٠٠٥). مساهمات النحاة القدماء والمحدثين في تيسير النحو [مقال غير منشور]. ملتقى النحو العربي (الواقع والآفاق)، جامعة تيارت.
- بكري، عبد الكريم. (٢٠٠١). ملاحظات حول الدرس النحوي في برامجنا التعليمية. مجلة المجلس الأعلى للغة العربية.
- بنبري، محمد. (٢٠٠٥). نظرة في النحو العربي: مفهومه وسبيل تحصيله [مقال غير منشور]. ملتقى النحو العربي (الواقع والآفاق)، جامعة تيارت.
- بوقانون، عيسى. (١٩٩٦-١٩٩٧). منهج مهدي المخزومي في نقد الفكر النحوي [أطروحة ماجستير]. الجزائر: جامعة الجزائر.
- دك الباب، جعفر. (١٩٨٠). الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني. دمشق: مطبعة الجيل.
- حامد، أحمد حسن. (٢٠٠١). نحو تيسير قواعد اللغة العربية. مجلة المجلس الأعلى للغة العربية.
- حسين، طه. (١٩٨٥). نقد وخصام. لبنان: دار العلم للملايين.
- قاسيمي الحسيني، محمد المختار. (٢٠٠١). تعليمية النحو. مجلة المجلس الأعلى للغة العربية.
- مصطفى، إبراهيم. (١٩٩٢). إحياء النحو. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
- صاري، محمد. (٢٠٠١). تيسير النحو: موضة أم ضرورة. مجلة المجلس الأعلى للغة العربية.
- ولد أباه، محمد المختار. (٢٠٠٨). تاريخ النحو في المشرق والمغرب. لبنان: دار الكتب العلمية.